

عمدة القاري

وقول اللھوما كان اﻻ ليعض ايمانكم والمناسبة بين الترجمتين ظاهرة لأن في الآفة أطلق على الصلاة الإیمان على سبیل إطلاق الكل على الجزء وبين ذلك بقوله الصلاة من الإیمان لأن كلمة من للتبعيض والمراد الصلاة من بعض الإیمان الثاني قال الواحدی في كتاب (اسباب النزول) قال ابن عباس Bهما في رواية الكلبي كان رجال من أصحاب رسول اﻻ قد ماتوا على القبلة الأولى منهم سعد بن زرارة وابو امامة أحد بني النجار والبراء بن معرور أحد بني سلمة فجاءت عشائهم في أناس منهم آخرين فقالوا يا رسول اﻻ توفي إخواننا وهم يصلون إلى القبلة الأولى وقد صرفك اﻻ تعالى إلى قبلة إبراهيم E فكيف بإخواننا في ذلك فأنزل اﻻ تعالى وما كان اﻻ ليعض ايمانكم (البقرة 143) الآفة الثالث قال ابن بطال هذه الآفة حجة قاطعة على الجهمية والمرجئة حيث قالوا إن الأعمال والفرائض لا تسمى إیماناً وهو خلاف النص لأن اﻻ سبحانه وتعالى سمي صلاتهم إلى بيت المقدس إیماناً ولا خلاف بين أهل التفسیر أن هذه الآفة نزلت في صلاتهم إلى بيت المقدس قلت لا يلزم من الاتفاق على نزولها في صلاتهم إلى بيت المقدس إطلاقها وقال ابن اسحق وغيره في قوله تعالى وما كان اﻻ ليعض إيمانكم (البقرة 143) بالقبلة الأولى وتصديقكم نبيكم وإتباعكم إياه إلى القبلة الأخرى أي ليعطينكم أجرها جميعاً وقال الزمخشري في (الكشاف) وما كان اﻻ ليعض ايمانكم (البقرة 143) أي ثباتكم على الإیمان وأنكم لم تزلوا ولم ترتابوا بل شكر صنيعكم وأعد لكم الثواب العظيم ويجوز أن يراد وما كان اﻻ ليعض ايمانكم لعلمه أن تركه مفسدة وإضاعة لإيمانكم وقيل من صلى إلى بيت المقدس قبل التحويل فصلاته غير ضائعة انتهى قلت هذا ثلاثة أوجه الأول من قبيل إطلاق المعروض على العارض الثاني من قبيل الكناية لان التحويل ملزوم لإضاعة الإیمان الثالث من قبيل إطلاق الكل على الجزء ثم اللام في قوله ليعض (البقرة 143) لتأكيد النفي فإن قيل المقام يقتضي أن يقال إيمانهم بلفظ الغيبة اجيب بأن المقصود تعميم الحكم للأمة الأحياء والاموات فذكر الأحياء المخاطبين تغليباً لهم على غيرهم ولا يناسب وضع الآفة في الترجمة إلا من الوجه الثالث وهو الذي أشار إليه البخاري بقوله يعني صلاتكم حيث فسر الإیمان بالصلاة وهكذا وقع هذا التفسیر في رواية الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي اسحق عن البراء في الحديث الذي أخرجه البخاري هنا فانزل اﻻ تعالى وما كان اﻻ ليعض ايمانكم (البقرة 143) أي صلاتكم إلى بيت المقدس الرابع قوله عند البيت أراد به الكعبة شرفها اﻻ تعالى وقال النووي هذا مشكل لأن المراد صلاتكم إلى البيت المقدس وكان ينبغي أن يقول أي صلاتكم إلى بيت المقدس وهذا هو مراده فيناول عليه كلامه وقال بعض الشارحين المراد إلى

البيت يعني بيت المقدس او الكعبة لأن صلاتهم إليها إلى جهة بيت المقدس قلت إذا أطلق البيت يراد به الكعبة ولم يقل أحد إن البيت إذا اطلق يراد به القدس أو أحدهما بالشك وقال بعضهم قد قيل إن فيه تصحيفا والصواب يعني صلاتكم لغير البيت ثم قال وعندي أنه لا تصحيف فيه بل هو صواب .

بيان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي يتوجه إليها للصلاة وهو بمكة فقال ابن عباس Bهما وغيره كان يصلي إلى بيت المقدس لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس وأطلق آخرون أنه كان يصلي إلى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي إلى الكعبة فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين والأول أصح لأنه يجمع بين القولين وقد صحه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس فكأنه البخاري أراد الإشارة إلى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء بالاولوية لأن صلاتهم إلى غير جهة البين وهم عند البيت إذا كانت لا تضيع فأحرى ألا تضيع إذا بعدوا عنه قلت هذه اللفظة ثابتة في الأصول صحيحة ومعناها صحيح غير أنه اختصر في العبارة والتقدير يعني صلاتكم التي صليتموها إلى بيت المقدس عند البيت أي الكعبة فقوله عند البيت يتعلق بذلك المحذوف وقول هذا القائل واقتصر على ذلك اكتفاء بالاولوية ثم تطويله بقوله لأن صلاتهم إلى آخره كلام يحتاج إلى دعامة لأن دعواه أولا بقوله واقتصر على ذلك اكتفاء بالاولوية ثم تعليقه بقوله لأن صلاتهم الى آخره لا تعلق له قط لبيان تصحيح قول البخاري عند البيت وتصحيحه بما ذكرناه ونقله عن بعضهم أن فيه تصحيفا ثم قوله وعندي أنه لا تصحيف فيه وإن كان كذلك في نفس الأمر لكن لو كان